د. أحمد فائز الفوّاز*

الدولة هدف الإصلاح، إذا كان الإصلاح هدف الدولة

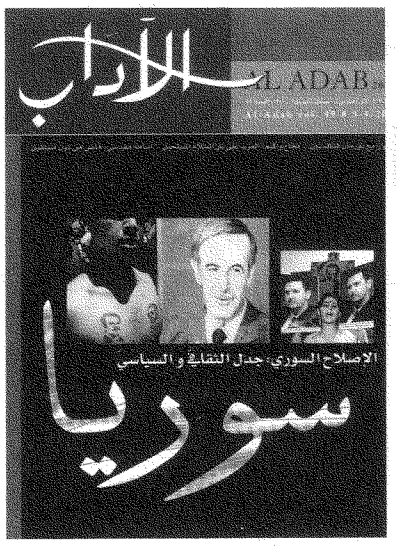

١٠.

ما إنْ بدأ الحوارُ في المنتديات (وهي بيوتُ سكنٍ عاديّة في دمشق وضواحيها، وضعها أصحابُها، بطيب خاطر، بتصرُّف المنتدين) حتى أوقَفَتْه السلطاتُ الأمنيّة خوفًا ـ على الأرجح ـ من انتشار عدواه إلى المدن السوريّة الأخرى. وقد ترافق هذا التدبيرُ مع حملة تشهير واسعة، فيها من التجنِّي والظلم ما فيها، قادها عددٌ غيرُ قليل من المسؤولين، واستُعملتْ فيها ـ إلى جانب الشتائم ـ تهمٌ واهيةٌ لا تَصْمد أمام أيّ فحص جديّ. ومما لَفَتَ النظرَ أنّ التناسب كان معدومًا بين ضخامة الحملة ومحدوديّة المنتديات عددًا وحضورًا. فكأنّ السلطات أرادَتْ إيقاظَ وتنشيطَ «المنعكس الشَّرْطيّ للرعب الجماعيّ» ـ حسب پاڤلوف ـ عند المنتدين خصوصًا، وعند الناس عمومًا؛ وهو المنعكس الذي نشأ ونما وتثبّت خلال فترة الرعب في مطالع الثمانينيّات... أو كأنّها هي أيضًا قد أثير رعبُها من الكلام الذي لم تألفْه أسماعُها عن الحريّة والديموقراطيّة، فأرادت أن تقوم بما كانت قد تعوّدت القيامَ به، لولا القيودُ التي قيل إنّها فُرضتْ عليها بعدم التصدِّي المباشر للمنتدين. وقد يكون ما جرى ردَّ فعل القوى التي تعبِّر عنها هذه السلطاتُ، وقد استشعرتْ ـ عن بعدٍ ـ الخطرَ على مصالحها من الإصلاح المرغوبِ والمدعوم من قمّة السلطة، فأرادت استباقَ الأحداث وخوضَ الهجوم (والهجومُ هو أحسنُ طرق الدفاع) على أرضٍ أخرى، بدلاً من أن تُضطرّ لاحقًا (عندما يطالها الإصلاحُ) إلى خوض معركة الدفاع على أرضها الخاصة؛ وفي ذلك ما فيه من خسارة مرجَّحة، على الأقلّ لبعض مواقعها وقواها.

إذنْ، بخلاف ربيع الطبيعة هذه السنة، الذي أتى بعد سبع سنوات عجاف فوق سبع سنوات أخرى مثلها فأحيا البلادَ وأَطْلَقَ الفرحَ في قلوب العباد، بخلاف هذا الربيع جاء ربيعُ دمشق السياسيّ قصيرًا جدًا، سرعان «ما صَوَّحَتْ أزاهرُه قبل أن يَعْقد الثمر.»

يرى البعض أنّ قوى المحافظة في النظام قد تمكّنتْ من تسجيل أول انتصار كبير لها منذ بداية العهد الجديد على المعارضة

* ـ كاتب سوريّ.

الوطنيَّة الديموقراطيَّة. لكنَّها (وقد يكون هذا هو الأمرَ المهمَّ بالنسبة إليها، كما بالنسبة إلى الحاضر والمستقبل) إنَّما سجَّلتْه، أولاً وقبل كل شيء، على أنصار الإصلاح والتجديد والتطوير في الطرف الذي تنتمي إليه، أيْ **داخل** النظام. فليس مفهومًا كلُّ هذه الضجّة، وكلُّ هذا التهويل، على منتديات تُعدّ على أصابع اليد الواحدة، تُعْقَد في شقق سكنيَّة، لا تَسْتَوعب ـ مهما اتّسعت قلوبُ أصحابها ـ أكثرَ من عدد محدود من الحضور. وليس مفهومًا التشهيرُ بعدد من الكتّاب والمثقفين، كَتَبوا عدّة مقالات في صحف تَصْدر في بيروت التي تقع على مرمى حجر من دمشق، ولدمشق فيها نفوذٌ وأيُّ نفوذ؛ وقد وصل بعضُ هذه المقالات إلى أيدي عدد محدود من القرّاء السوريِّين، ولم يصل أكثرُها. وقد يكون من المبكِّر الاستنتاجُ أنَّ القوى التي تقف وراء الحملة إنَّما كانت تَهْدف إلى محاصرة أنصار التجديد في الطرف الذي تنتمي إليه، وجَعْلِهم أسرى رؤيتها الشكليَّة والمحدودة للتجديد والتطوير، وأنَّها نجحتْ في تحقيق هدفها. لكنَّ من الصائب الاستنتاجَ أنَّها أفقدتْهم بداياتِ حركةٍ شعبيَّةٍ، إنْ تطورَتْ فستكون دعمًا كبيرًا وضروريّاً لخطط الإصلاح والتطوير والتجديد التي تُعْلِن أطرافٌ من النظام، غيرُ قليلةٍ ولا ضعيفةٍ، ارتباطَها بها. الكلام الموجَّه «للجارة،» إذن، لا يُقْصَد منه، إلاَّ إسماعُه «للكنّة.» فإذا كان الأمرُ هكذا، فلا بدّ أن تتْبعه ملاحقُ وتتماتٌ، في ميادين أخرى... غيرِ ميدان المنتديات الذي أُغلق، ونأمل أن يعود إلى نشاطه بعد حين.

وقد يصحّ إدراجُ هذه الأحداث في باب «الخطوتَيْن إلى وراء من أجل خطوة إلى الأمام.» فتيّارات المياه، التي تكوَّنتْ في ثنايا المجتمع وسالت في مجرى واجهتْ فيه السدودَ «الأمنيَّةَ» التي أقيمت على عجل، لا بدّ وأن تبحث لها عن مسارب أخرى. وكيفما كان الأمر، فمواجهةُ تحرُّك المثقفين الوطنيِّين الديموقراطيِّين وفرضُ الصمت مجدّدًا عليهم تركا المجتمع من دون تلك الأطر البسيطة والأوليَّة لحوارٍ لم يكد يبدأ حتى أُوقف. لقد كان شَقُّ النافذة الذي انفتح، فدخل منه الهواءُ المنعش، ضيقًا جدًا؛ وما كان أَسْهَلَ إغلاقه!

٢٠.

يرتفع الإصلاح في سورية إلى مرتبة الضرورة الحيويَّة بفعل تضافر جملة من العوامل الداخليَّة والإقليميَّة والخارجيَّة. إنَّ العولمة الزاحفة على المنطقة وفيها، بما تعنيه من ازدياد التشابك في العلاقات الدوليَّة المتنوِّعة، لا تترك أحدًا خارجها إلاَّ للتهميش. وتقوم قوى الرأسمال الدوليّ، وهي القوى الأساسيَّة الفاعلة في العولمة، بالتعامل مع الآخرين كمواضيع لها ومادة لفعلها، وذلك في وضع عالميّ لم يَعُدْ ممكنًا فيه ممارسةُ سياسة انغلاق أو انعزال عن العالم. وإذا كانت العولمة تتجلّى للعيان في ميدان الاقتصاد، فهي ليست مقتصرة عليه (حربا أميركا في العراق ويوغسلافيا، وهما حربان جرّتا أميركا وراءهما تحالفًا دوليّاً واسعًا). لقد أصبح من غير الممكن الحفاظُ على الهوية والوجود الفاعل بدون التعامل مع واقع العالم من خلال بنى داخليَّة صحيحة قادرة على هذا التعامل، بله التقدُّم على طريق مشروع نهضويّ قوميّ عربيّ جديد.

المشكلة، إذن، ليست في العولمة كاتجاه موضوعيّ في التطوُّر العالميّ لا بدّ من التعامل معه بوعي، بمقدار ما هي في البنى الداخليَّة المفوَّتة وفي القوى المهيمِنة في هذه العملية العالميَّة، ونعني بالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأميركيَّة. فهي، إضافةً إلى دورها العالميّ السياسيّ والاقتصاديّ والعسكريّ، تتمتّع بوضع متميِّز في الوطن العربيّ وفي منطقة الشرق الأوسط، وتتمتّع بارتباط خاصّ بدولة العدوّ الصهيونيّ، وبوجودٍ عسكريّ مباشر في منطقة الخليج، ناهيك عن سيطرتها على منابع النفط، وعلى النفط نفسه، وأموالِه، وأموالِ الطبقات الحاكمة في بلدان النفط وفي غير بلدان النفط، وناهيك عن تحالفاتها مع الطغم الحاكمة في الكثير من الأقطار العربيَّة، بما يجعلها تمثِّل تهديدًا مباشرًا ودائمًا للبلدان العربيَّة جميعًا. ولم يكن العدوانُ الذي شنّته على العراق عام ١٩٩١، وما نَجَمَ عنه من تدمير لبناه، والحصارُ الذي فُرض عليه والذي يستمرّ إلى الآن، إلاّ أبرز تجلِّيات هذا الوجود، الذي أسْهم بعضُ العرب في استجراره دفاعًا عن مصالح ضيّقة، ووفَّر بعضُهم الآخرُ له الغطاءَ المناسبَ لقاء منافع وهميَّة لم يتحقَّق منها شيءٌ. ولم تكن

هزيمةُ العراق إلاّ هزيمةَ الأمّة كلها، ومن ضمنها الأقطارُ التي انضوَتْ تحت القيادة الأميركيّة. ففي تلك الحرب لم يَنْتصر إلاّ الأميركان والعدوُّ الصهيونيّ؛ وهذا هو ما تقوله لنا السنواتُ العشر بعد العدوان.

وبالتوافق والتزامن مع الممارسة العدوانيّة الأميركيّة تجاه العراق، والتي تَهْدف الآن إلى تقسيمه، وتضع المنطقةَ ـ من ثمّ ـ أمام تقسيم جديد وفي دوّامة حروب أهليّة لا يَعْرف إلاّ اللّهُ كيف ستنتهي، تقوم إسرائيل، تحت أنظار الأنظمة العربيّة، بتصعيد العدوان على الشعب الفلسطينيّ واستباحةِ الضفّة الغربيّة وغزّة لفرض حلّ نهائيّ «عمليّ» للوجود الفلسطينيّ فيهما. وهي تمهّد لذلك بتدمير الشروط الماديّة والروحيّة لهذا الوجود، ثم تهجيرِ جزءٍ من السكّان، والإخضاع الكامل للجزء المتبقّي، وتوسيع الاستيطان اليهوديّ في الضفّة والقطاع لخلق حقائق جديدة على الأرض تُلغي عمليّاً القرارات الدوليةَ عن الحقوق الفلسطينيّة (وخصوصًا حقّ تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلّة وحقّ العودة). وتقوم إسرائيل أيضًا بفرض سلام الأمر الواقع على الدول العربيّة، بعد أنْ قطعتْ هذه الأخيرةُ شوطًا طويلاً على طريق هذا السلام، وبانتزاع إقرارها بالدور المتميّز والمهيمِن لإسرائيل في المنطقة، بما يعني ذلك من ضمٍ وإلحاقٍ للأرض، واستيلاءٍ على منابع المياه أو التحكُّم بها، وتغلغلٍ اقتصاديّ وسيادة اقتصاديّة وما يتْبعها من نفوذ سياسيّ.

إنّ القضية الفلسطينيّة تَعْكس الصورة الحقيقيّة للواقع العربيّ. فعندما تنهض الأمّةُ ويصعد المدُّ القوميّ تضطرّ العدوانيّة الإسرائيليّة إلى الانكفاء، وتضطرّ الهجرةُ الصهيونيّةُ إلى التراجع، ومشاريعُ السيطرة الإسرائيليّة إلى التوقُّف. وعندما يتراجع المشروعُ النهضويّ القوميّ العربيّ تتفرعَن إسرائيل، وتنمو ميولُها العدوانيّة واستعمارُها الاستيطانيّ وطموحُها إلى التحكُّم بالمنطقة العربيّة. والمقاومة المجيدة الشعب الفلسطينيّ في انتفاضة الأقصى هي دفاع عن الأرض وعن الوجود عليها، ونضالٌ لإجلاء المحتلّين، ومن أجل الاستقلال وبناء الدولة الوطنيّة. لكنّها أيضًا دفاعٌ عن الاستقلالات العربيّة التي تتآكل بفعل السياسة التي مارستْها وتمارسها الأنظمة، إنْ في الصراع مع العدوّ الصهيونيّ أو في التعامل مع الولايات المتحدة، الحليفِ الرئيسيّ لهذا العدوّ. وهي أيضًا توفيرُ فرصةٍ أمام هذه الأنظمة (إنْ أرادت استغلالَها) لكيْ ترمّم ما يمكن ترميمُه من هذه الاستقلالات. فالفلسطينيُّون ليسوا هواةَ موت، بل عشّاق حياة وكرامة. ولأنّهم كذلك فهم يرفضون العيش تحت أحذية الاحتلال والاستيطان، حتى لو كلّفهم الأمرُ أن يَدْفعوا حياتَهم دفاعًا عن حريّتهم وكرامتهم. لكنّ الأنظمة العربيّة مطالبة بالقيام بما عليها من واجبات. فبعد أربع وثلاثين سنة على هزيمة حزيران، وعشرِ سنوات على مؤتمر مدريد، الذي غطّى العودةَ إلى «بيت الطاعة» الأميركيّ والرضا بالولايات المتحدة عرّابًا للمتنازعين وحَكَمًا للنزاع وراعيًا للتسوية (رغم التحالف العضويّ بينها وبين إسرائيل)، لا تريد الأنظمةُ أن ترى أنّ سياستها في القضيّة الفلسطينيّة قد وصلتْ إلى الطريق المسدود، ولاتزال أسيرةَ وهم الوصول إلى سلام «عادل» مع العدوّ، على الرُّغم من ميزان القوى المائل لصالحه، وعلى الرُّغم من أنّ هذه السياسة لم تَقُدْ إلاّ إلى ما يرجّح الكفّة لمصلحته. فقد أدارت الأنظمة ظهرَها منذ زمن طويل للمشروع النهضويّ القوميّ العربيّ (وهو الطريق الوحيد لتوفير القوّة الضروريّة لإحقاق الحقّ العربيّ والوصول إلى السلام العادل)، ومع ذلك لا تكفّ عن تكرار القول بأنّ السلام العادل هو خيارها الاستراتيجيّ، لعلّ العالم الخارجيّ يحقّق لها عودةَ الأرض ويعفيها من إعداد ما تستطيعه من قوّة مطلوبة لاستعادة الحق. لا بل إنّ الأمور تجري في الاتّجاه المعاكس من خلال التفكيك المستمرّ للعلاقات العربيّة ـ العربيّة، والاحترابِ بين العرب، ومن خلال دفع الأوضاع الداخليّة في الأقطار العربيّة نحو المزيد من التردّي، أيْ نحو العجز، عَجْزِ الأجزاء، كما عَجْزِ المجموع. فكيف يُمْكن، في مثل هذه الأحوال، التأسيسُ لسياسة خارجيّة قادرة على تحقيق تسويات معقولة تؤمّن الحقوق المسلوبة؟!

في مثل هذه الأحوال ليس مستغربًا أن يتعطّل تنفيذُ القرارات الدوليّة حول العدوان. فهذه القرارات هي اتفاقاتُ تسوية عبّرتْ في حينها عن توازنات دوليّة وإقليميّة، عندما كان هناك اتّحاد سوفياتيّ ونوعٌ من التوازن الدوليّ (الأميركيّ ـ السوفياتيّ)، وعندما كانت مصر الناصريّة موجودةً بثقلها العربيّ وبقيادة عبد الناصر لها في الإعداد لمعركة تصفية آثار العدوان؛ وهذا هو السرّ الكامن وراء التعطيل المتعمّد والمتواصل لهذه القرارات من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد عملتا بدأب (الأولى إقليميّاً ودوليّاً، والثانية إقليميّاً) على تعديل هذه التوازنات لصالحهما، وذلك لنسف الأسس التي قامت عليها هذه القراراتُ ومن ثمّ لدفع الأنظمة العربيّة إلى التراجع عنها والقبولِ بما كانت تَرْفضه قبل ذلك. وإذا كان الشعبُ الفلسطينيّ يخوض نضالَه البطوليّ الفريد، ولا يتوانى عن تقديم كل هذه التضحيات، فهو إنّما يقوم بواجبه تجاه وطنه فلسطين وتجاه أمّته العربيّة معًا، ويعمل بذلك ما في طاقته لتعديل موازين القوى. لكنْ ليس من الإخاء في شيء تركه يقاتل وحيدًا، دون أن تتكوّن حركةُ تضامنٍ فعليّ معه لا تكتفي بالكلام والدعوات «الصالحات.» وليس من العدل تركُ شعب الانتفاضة يتحمّل أعباءً يُفْترض أن تكون الكياناتُ الأخرى شريكةً فيها. فالمفروض بها أن تقوم، وإنْ متأخّرةً، بما كان ينبغي عليها القيامُ به منذ أكثر من ثلاثة عقود: أعني إعادةَ النظر في سياساتها العاجزة، وانتهاجَ سياسات أخرى قادرةٍ على تأمين القوة المطلوبة لاستعادة الحقوق المسلوبة؛ وهي القوة التي لا سبيل إليها إلاّ

بالتأسيس لأوضاع داخليّة تتيح للشعب أن يتحرّر من وصاية الأنظمة واستبدادها التي تَفْرض عليه العجز، وإلاّ بتحقيق خطوات وحدويّة حقيقيّة تتيح للأمّة أن توحّد قواها أو بعضًا من هذه القوى فَتَخْرج أيضًا من حالة العجز. وبذلك لا تقدّم للشعب الفلسطينيّ المساعدةَ الحقيقيّةَ المطلوبة وحسب، بل أيضًا وأولاً تصبح قادرةً على مساعدة نفسها. خلاصة القول إنّه لا معنى للاحتجاج بالظروف الخارجيّة لكَبْح حركة الإصلاح والتغيير والتطوير، أو لإحراج دعاةِ هذه الحركة، بل إنّ تلك الظروف إلى جانب الأوضاع الداخليّة المفوّتة تجعل التغييرَ المخرجَ الوحيدَ للبلاد.

يتميّز الوضع الداخليّ [السوريّ] بالأزمة البنيويّة التي تَسْتمر منذ عقدَيْن ونيّف، وتَشْمل جميع ميادين النشاط الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ. وتُظْهر مجموعةٌ من الأرقام، التي يَغْلب عليها التقديرُ (بسبب نقص المعطيات الإحصائيّة أو نقص كفايتها)، بعضًا من علامات هذه الأزمة. فعلى الرُّغم من كون البلاد منتِجةً للنفط والفوسفات والقطن والحبوب، فإنّ متوسّط الدخل الفرديّ يقلّ عن مثيله في الدول المجاورة التي تتمتّع بشروطٍ إنتاجيّةٍ أضعف (كالأردن ولبنان مثلاً، دون أن نُدخلَ في المقارنة إسرائيل التي يبلغ فيها متوسّطُ الدخل الفرديّ حوالى العشرين ضعفًا). وإلى الحشف يضاف سوءُ الكيل؛ فتدنّي الدخل يتفاقم أثرُهُ بسوء التوزيع المتزايد. وبحسب تقديرات بعض الاقتصاديّين يَحْصل خمسةٌ في المئة من السكّان على أكثر من خمسين في المئة من الدخل الوطنيّ؛ وهم لا يَحْصلون على هذه الحصّة لدورهم في الإنتاج الاجتماعيّ، بل لمواقعهم في مراكز القرار أو قُرْبهم من هذه المواقع، أو لأسباب أخرى. ويصيب الإفقارُ المتزايدُ الغالبيةَ العظمى من ذوي الأجور، ولاسيّما العاملون في الدولة أو في قطاعها الاقتصاديّ. وحسب وزير التخطيط فإنّ مضاعفة الرواتب لن تحلّ المشكلة المعيشيّة للعاملين، ولن تغطّي الفرقَ الكبيرَ بين الأسعار والأجور.

وفي تقديرات بعض الاقتصاديّين يعيش ستون في المئة من المواطنين تحت خطّ الفقر. ويزيد الأمرَ سوءًا تزايدُ العجز البنيويّ في سوق العمل، أي ازديادُ البطالة التي تأخذ أبعادًا كارثية (تصل نسبةُ البطالة حسب المكتب المركزيّ للإحصاء إلى ٩،٥ في المئة، وهي في تقديرات البعض أكثرُ من ذلك بكثير، وتصل إلى ١٨ في المئة بحسب التقرير الاقتصاديّ العربيّ الموحّد لعام ١٩٩٨)، وتنتشر بين الشباب وخصوصًا بين خرّيجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسّطة. وتنمو كذلك البطالةُ المقنّعة في أغلب المهن، وبخاصة المهن ذات الاتّصاف العالي (الجامعيّ وفوق الجامعيّ)، فيتشكّل من ذلك تيارٌ للهجرة الدائمة أو الموقّتة للبحث عن العمل وتأمينِ شروط الوجود والمستقبل بعد أن انسدّت الآفاق في داخل البلاد. وبذلك تَفْقد البلادُ جزءًا لا يستهان به من قدرتها الفكريّة.

ويعمّ الركودُ الاقتصاديُّ قطاعاتِ الإنتاج المختلفة (الإنشائيّ والصناعيّ والزراعيّ، والقطاع التجاريّ بالتبعيّة)، بينما تتمركز الأموالُ المهرّبة خارج البلاد (تبلغ بحسب تقديرات البعض ستين مليار دولار، وتصل حسب البعض الآخر إلى مئة مليار). ويقدّر وزيرُ التخطيط معدّلَ النموّ بالصفر، بينما تبيّن دراسةٌ لرجال الأعمال (غرفة صناعة دمشق) أنّ حصيلة النموّ سلبيّةٌ ما بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٦ (معدّل النموّ ٢،١١ بالمئة، ومعدّل تزايد السكان ٣،٤ بالمئة سنويًا). ويزيد الطينَ بلّةً التدنّي المتواصلُ لمستوى الخدمات التي تقدّمها الدولةُ للمواطنين، خصوصًا في مجالَي الصحّة والتعليم؛ وتخلُّفُ الإدارة وإمعانُها في شكليّاتٍ بيروقراطيّةٍ هادرةٍ للوقت الاجتماعيّ، مضيِّعةٍ لحقوق المواطنين؛ وانتشارُ الفساد أفقيّاً وعموديّاً في جميع مفاصل الإدارة ولاسيّما في القضاء ـ وبذلك يكفّ القانونُ عن أن يكون الناظمَ للعلاقات بين المواطنين، وتَفْسد العلاقات بين السلطة والمجتمع.

تتغذّى الأزمةُ البنيويّة من مصادر مختلفة، من الداخل والخارج، مما هو طارئ وموقّت وممّا هو أكثر ديمومةً. لكنّ منبعَها الأساس هو النظام الشموليّ الذي يتميّز بمركزيّة قويّة تتوحّد وتندمج فيها كلُّ السلطات، وبأوامريّة صارمة عسكريّة الطابع، وبتراتبيّة شديدة؛ الأمر الذي يؤدّي إلى تمتُّع المركز الأعلى بسلطانٍ شبه مُطْلق على المركز الأدنى، الذي عليه أن يَخْضع لهذا السلطان لكي يتمتّع به هو أيضًا تجاه المراكز الواقعة تحته. وتتأمّن سيطرةُ المراكز القياديّة العليا من خلال ثلاث شبكات مركزيّة التنظيم، مستقلةٍ بعضها عن البعض، ومترابطةٍ أيضًا بمفاصل في المستويات الأفقيّة (وهي مستويات إصدار القرار وميادين التأثير والتنفيذ)، ومن خلال الأفراد المتمتّعين بعضويّة هذه الشبكات والذين تزداد أهميّتهم ودورهم بحسب درجة عضويّتهم وتعدُّدها في أكثر من شبكة. والشبكات هي: التراتبيّة البيروقراطيّة، والتنظيم الحزبيّ، والأجهزة الأمنيّة (والأخيرة بسبب أهميّتها وحساسيّة عملها تنقسم بدورها إلى شبكات مستقلّة). في هذا النظام الثلاثيّ التحكُّم تَلْعب الشبكةُ الأخيرة الدورَ الرئيسيَّ، متقدّمةً على الشبكتَيْن الأُخريَيْن، بوصفها الجهازَ العصبيَّ للنظام.

أين موقع الشعب في هذا النوع من التنظيم؟ إذا تركنا الإيديولوجيا جانبًا (وهي تَلْعب كالعادة دورَ الغطاء)، فهو يقع في الحلقة الأخيرة من السلسلة، أو في الدرجة الأخيرة من سُلَّم التراتبيّة. الشعب يتذرّر إلى أفراد، متلقّي أوامر ومنفّذين لها وحسب، وبالتالي لا حريّة لهم في اتّخاذ القرارات العامّة. ولذلك تغيب حريةُ الرأي في مثل هذه المجتمعات، وتغيب الحرياتُ الأخرى، بل وتغيب الحقوقُ الملازمة للإنسان، وتنتفي السياسةُ كممارسة اجتماعيّة وتصبح حكرًا على دائرة ضيّقة في القمّة.

ويبقى الشعب كينونةً اجتماعيّةً في وسائل الإعلام فقط ؛ وهو ـ بحسب هذه الوسائل ـ كتلة موحّدة اختفى فيها الاختلافُ والتنوُّعُ. الأفراد هم موضوع شبكات التحكُّم، وهذا هو أساس «قصورهم الدائم» وحاجتِهم الدائمة إلى الوصاية التي لا يستطيعون عنها فكاكًا، والتي تتأمَّن عبر السلطة البيروقراطيَّة، والحزبِ ومنظماته الشعبيَّة، والأجهزةِ الأمنيَّة، وتأخذ شكلَها الدستوريَّ في صيغة «الحزب القائد.»

في هذا النوع من النظام الأوامريّ تصبح القوانينُ نافلةً، أو يُمْكن الاستغناءُ عنها في كل حين، لأنَّ «تماسك المجتمع ووحدته» يتأمَّنان عبر الوسائل الأخرى. ولذلك تَفْقد سيادةُ القانون معناها، ويستطيع كلُّ مركزِ تحكُّمٍ على سُلَّم التراتبية إيقافَ سريانه في الميدان الذي يُشْرف عليه (بحسب الحاجة أو المصلحة، وبشكل موقت أو دائم، تبعًا لقوَّة هذا المركز وأهميَّةِ درجته على السُّلم).

وتغطِّي السلطةُ عدمَ التزامها القانونَ، وعدمَ حاجتها إليه، بحالة الأحكام العُرفيَّة. وتبرِّر ضرورةَ سريان هذه الأحكام الدائم بحالة الصراع مع الخارج؛ لكنَّها في الحقيقة والواقع تعبِّر عن حاجتها إلى التحرُّر من القيود والضوابطِ الناظمةِ لعلاقتها بالمجتمع، بما في ذلك القيود التي تصنعها بنفسها، كالدستور والقوانين المبنيَّة عليه. ومن هنا نَفْهم استمرارَ حالة الأحكام العرفيَّة لأكثر من ثمانية وثلاثين عامًا بوصفها جزءًا لصيقًا بالنظام وإحدى الآليات الضروريَّة لضمان حريَّة السلطة تجاه المجتمع وحريةِ المراكز العليا في السلطة تجاه المراكز الدنيا. وبذلك، أيضًا، تنكشف شكلانيةُ النظام التمثيليّ، وخواءُ المؤسَّسات التمثيليَّة، وصُوَريَّة الانتخابات التي تتحوَّل مظاهرَ احتفاليَّةً دوريَّةً؛ إذ إنَّ الشبكات المذكورة هي التي تعيِّن الأشخاصَ المقرَّرَ وجودهم في المؤسَّسات التمثيليَّة، وهي التي تَحْصر مهمَّتهم بالموافقة على القرارات التي تقرَّر من وراء ظهر هذه المؤسَّسات العاجزة كليّاً حتى عن ممارسة الصلاحيّات المنصوصِ عليها في القوانين المتعلِّقة بها.

في هذا الوضع من الطبيعيّ أن تنشأ مراكزُ القوى في عقد الشبكات، وهي في الحقيقة مراكزُ تحكُّم. كذلك ينشأ الفسادُ وينمو ظاهرةً مرافقةً لمراكز القوى، بسبب غياب آليات المراقبة من تحت (ومن تحت التحت الذي هو الشعب) واستحالةِ المراقبة الدائمة من فوق. ويصبح من المستحيل مكافحتُه رغم الحملات المتكرِّرة ضدّه، ورغم إدراك القوى البعيدة النظر في النظام لخطره على النظام نفسه وتهديدِه لأسسه. ويتغذّى الفسادُ من قدرة مراكز القوى على تجاوز القوانين أو تكيُّفها حسب المصالح الخاصَّة، من جهة، ومن التسيُّب في قطاع الدولة الذي تتحكّم به هذه المراكز، من جهة أخرى. وتنحطّ قيمةُ العمل، ويضيع طابعه كنشاط إنسانيّ وكتعبير عن قيمة الإنسان، ويصبح نوعًا من العمل الإجباريّ والسُّخرة، فيتَّخذ العاملون موقفًا سلبيّاً منه كنوع من الإضراب السلبيّ الذي يقود إلى تضاؤل الإنتاجيَّة وتدهور الإنتاج وتردّي نوعيّته.

ومع تبخيس العمل الإنسانيّ الماديّ والفكريّ، الذي هو جوهر الوجود الإنسانيّ، تتثلَّم إنسانيَّةُ الناس، وتنهار القيمُ الأخلاقيَّة الكبرى التي صنعتْها البشريَّة لتصعد بها ومعها من درك الحيوانيَّة إلى الآفاق الإنسانيَّة. ومع عسْر حياة أهل الثقافة والفكر، ومع القيود على الحريّة، تتراجع الثقافةُ وينحسر الفكر.

• ٣٠

«الدولة والقوانين والأنظمة والأحزاب والجمعيات، جميعُها، مؤسَّساتٌ غيرُ نهائيَّة. إذا توقفتْ يومًا عن التطوُّر أو أصبحتْ في حال تناقض مع الحرية وجب تغييرُها، لأنَّه لا عدالة خارج مناخ الحريّة، ولأنَّ هذه المؤسسات وُجدتْ لصالح الإنسان وخيره: هذا الإنسان السريع العطب، هذا العالم الهارب الذي هو أجمل عطايا الوجود، والذي من أجله كانت الأوطان» (منصور الرحباني ـ محاضرة في جامعة البلمند، أيار ٢٠٠١).

سورية الآن في مرحلة انتقاليَّة. والانتقال مُصاحَب بالقلق. فالأمل بقدوم الجديد يَخْتلط بالخوف والإحباط من بقاء القديم. فكأنّ هناك لعبةَ شدّ حبل بين قوى القديم المكوِّنةِ من العطالة والعادة ومصالح أصحاب المصالح والمستفيدين، وبين قوى الجديد التي تمثِّلها ضرورة الخروج من الدائرة المعيبة التي وَضَعَ القديمُ البلادَ فيها. وما يَسِمُ مرحلةَ الانتقال هذه ليس سرعة زمنها ـ فليس للزمن سرعة واحدة ـ بل إدراكُ انسداد الآفاق، وإدراك أنّ مرحلةً قد استنفدَتْ أغراضَها ينبغي أن تصفَّى أساليبُها وطرقُ عملها وبناها، وينبغي فتحُ الطريق غير المعبَّدة أمام مرحلة جديدة بأساليب وطرقِ عملٍ وبنى أخرى. وهو إدراك لا يترافق دائمًا مع العزم والإرادة والعمل لكي يتحوَّل ما هو في عالم الإمكان إلى عالم الكينونة. لذلك يدور النقاش، صراحةً أو مداورة، حول الدولة والإصلاح. وهو نقاشٌ يأخذ طابع التنظير والاستشهاد بأقوال المفكِّرين، لكنَّه نقاش غير بريء، لأنَّه يَعْكس الفكر وما يتخفَّى وراء الفكر من ميول. وهو أيضًا نقاش غير صريح، لأنَّ الرقيب الداخليّ يَقْبع وراء الأقلام ويُمْسك بالألسنة، كما أنّ الرقيب الخارجيّ لا يزال يمارس وظيفته. فما الذي ينبغي أن يتناوله الإصلاحُ من موضوع سوى الدولة؟ فإنْ لم يتناولها أصبح غيرَ ذي موضوع. والإصلاح إنَّما أداتُه الرئيسيَّةُ هي الدولة، ومن دونها لن يتحقَّق أيُّ تغيير.

صحيح أنَّ الدولة نتاجُ الطبقات وصراعِها، وأداةُ تكوين الطبقات وإعادةِ إنتاجها. وهي أداة حكم الطبقة أو تحالف طبقيّ لطبقاتِ المجتمع الأخرى وفئاته، وساحةُ صراع القوى الاجتماعيَّة للفوز والانتصار على الخصوم. وهي أيضًا **ساحةُ تفاهم القوى الاجتماعيَّة واتّفاقِها على برنامج مشترك** (تنفِّذه الدولةُ بوصفها

تعبيرًا عن الكليّة الاجتماعيّة، وإنْ من منظور طبقيّ تحدّده الطبقات السائدة). لكنّ الدولة شكلٌ ومضمونٌ تقوم بينهما علاقةُ ترابط لا تعني التوازيَ في تطورهما، ولا تنفي الاستقلالَ النسبيَّ لكل منهما: فللدولة البورجوازيّة مضمون واحد مثلاً وأشكال مختلفة، هي نتاج التطوُّر التاريخيّ وتوازنات القوى الاجتماعيّة ودور الأفكار في المجتمعات المختلفة؛ فطبقيّة الدولة إذن لا تَنْفي تعدُّد الشكل. لكنّ الشكل ليس قليل الأهميّة: فهناك فرق بين دولة ديموقراطيّة ودولة شموليّة، رغم أنّ مضمونهما الطبقيّ يمكن أن يكون واحدًا. ولا يستطيع الاشتراكيّ أن يكون لامباليًا تجاه الشكل بحجّة وحدة المضمون. لقد بيّنت التجربةُ أنّه لا يمكن بناءُ الاشتراكيّة بدون ديموقراطيّة، وأنّ التضحية بالديموقراطيّة السياسيّة لتحقيق الديموقراطيّة الاجتماعيّة تؤدّي إلى التضحية بالاثنتَيْن معًا. وعندما تختفي الديموقراطيّةُ السياسيّة تتآكل الخدماتُ والضماناتُ الاجتماعيّةُ وتجري إعادة توزيع الدخل لصالح القلّة، ويزداد الفقر. لكنْ ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، وعالَمُ الديموقراطيّة غيرُ عالم الاستبداد.

في عالمنا الراهن لا يُمْكن تصوُّرُ حياة حديثة بدون نظام ديموقراطيّ. فبانتصار الديموقراطيّة (وهو انتصار نهائيّ في الفكر الاجتماعيّ وانتصارٌ عمليّ في الكثير من البلدان) أصبحَت الدولةُ التعبيرَ السياسيَّ عن الكلّ الاجتماعيّ، وإنْ بمنظور طبقيّ معيّن تحدّدهُ القوى الطبقيّةُ السائدة. قبل ذلك كانت محصورةً بجماعة من المجتمع؛ فالدولة بحسب ابن خلدون تُنال بالغلبة وتُحفظ بالعصبيّة، وتُهزم (بعد فسادها) بغزوٍ جديد تقوم به عصبيّةٌ جديدة. لكنّ الديموقراطيّة غيّرتْ هذا المسار: فالدولة [بحسب الديموقراطيّة] تقوم على التعاقد، وهي ميدان صراع طبقيّ وسياسيّ ينتفي فيه العنفُ، والسلطةُ تداولٌ يُقرّه الناخبون.

نعود إلى موضوع الدولة والإصلاح. فهل صحيح أنّ الدولة عندنا ضعيفة (أو أنّها لم تتشكّل بعد) «وإنّما تشكّلتْ سلطاتٌ وأجهزةٌ أخرى قدّمتْ نفسَها بديلاً عنها طوال عقود من الزمن» ومن ثمّ فإنّ «المطلوب راهنًا يتمثّل ـ بالضبط ـ في تأسيس الدولة الحقيقيّة القادرة على ابتلاع ما يدخل في نطاق سلطات وأجهزة أمنيّة تحاول الخروج عليها [؟]»[1] ما الذي كان عندنا، إذن، طوال العقود الأربعة الماضية؟ أهو «نخب سياسيّة وماليّة وتجاريّة وعسكريّة أتَتْ من التاريخ وانتصبَتْ بعد ذلك ضد نموّه،»[2] على حدّ تعبير الكاتب؟

بل كان لدينا دولة. ولم تكن أجهزةُ الأمن إلاّ جزءًا منها وذراعًا طويلةً من أذرعتها، وما كان لها أن تكون غيرَ ذلك. وكيف يُمْكن للدولة أن «تبتلع» أجهزةَ الأمن إلاّ بأجهزةِ أمنٍ أخرى؟ أوَتوجد دولةٌ بدون أجهزة أمن؟ أليس من الصواب أن نفكّ العقدة الغورديّة بضربة واحدة ونقولَ: المطلوب هو التحوُّل من الدولة الشموليّة، وهي التي حوّلت المجتمع إلى حطام على حدّ تعبير الكاتب، إلى الدولة الديموقراطيّة؟ وهذا التحوُّل من المرغوب أن يتمّ سلميًا وبهدوء، وبتدرُّج يستغرق فترةً زمنيّة معقولة وبدون هزّات. ولا بأس أن يكون لدينا، لفترة من الزمن، نمطٌ هجينٌ من دولة شموليّة ـ ديموقراطيّة تَضْعف فيها العناصرُ الشموليّة تدريجيّاً وتقوى العناصرُ الديموقراطيّة تدريجيّاً؛ فنحافظ من خلال هذا النمط على الوحدة الوطنيّة، ونَرْفع الكوابح عن الحراك الاجتماعيّ، ونعيد الاعتبارَ للدولة نفسها من خلال مصالحتها مع المجتمع، ونعيد الاعتبارَ للقانون من خلال سيادته، لتصبح الدولةُ دولةَ حق وقانون، ودون أن يتغيّر المضمونُ الطبقيُّ للدولة، ولكنّنا نكون قد انتقلنا من دولة الغزو والغلبة والعصبيّة والفساد إلى دولة التعاقد بين مواطنين أحرار غير محكومين بالقصور والوصاية الأبديّة. وبذلك تبدأ الأزمة البنيويّة بالانفراج التدريجيّ.

إصلاح الدولة، إذن، هو بالضبط سيرورةُ تحوُّلها، وآلياتُ ضبط هذا التحوُّل والتحكُّم به. وبالمقابل، فإنّ الإصلاح، أو الإصلاحات، التي تقوم بها الدولةُ هي سيرورات متداخلة، يحرِّض التقدُّمُ في أحد الميادين التقدُّمَ في الميادين الأخرى؛ وكذلك يفعل التعثُّر. لكنّ الإصلاح لا يُمْكن أن يسير إلى آخر الشوط، ويَنجحَ، بمعزلٍ عن المجتمع، أيْ بدون توافق اجتماعيّ. وتعلّمنا تجاربُ البلدان الاشتراكيّة السابقة، الفاشلةُ منها والناجحةُ، أنّه حيثما أُبعد الشعبُ عن المشاركة كانت النتائج كارثيّة، وحيثما تمّ إشراكُ القوى الاجتماعيّة في ما سميّ بالطاولة المستديرة كانت النتائجُ أفضلَ والتضحياتُ المطلوبة أسهلَ إجمالاً وآلامُ الإصلاح أقلّ. والطاولة المستديرة إنّما تَعْكس، قبل كل شيء، جديّةَ السلطة في الإصلاح وعزمَها على القيام به. واللّقاء الوطنيّ يعني أنّ الحقيقة ليست احتكارًا لأحد، وأنّ المسؤوليّة تجاه الوطن تقع على المجتمع. لكنّ الأمر يبقى مبادرة سلطويّة، تَرْفع من شأن السلطة في أعين المجتمع، وتُبْقي السلطةَ صاحبةَ الفضل في الدعوة إلى الطاولة المستديرة، وفي سيرها وقيادتها، وأخيرًا في تنفيذ توافقاتها، وفي التمهيد لها بكسر حاجز الخوف وإطلاقِ الحركة في المجتمع برفع حالة الاستثناء.

◆ ◆ ◆

ليس الإصلاحُ شأنًا تقنيّاً، رغم ضرورة الخبراء. وهو فعل سياسيّ، حتى وإنْ تناول ميادين بعيدةً نسبيّاً عن السياسة. الإصلاحات الكبرى في التاريخ هي تحوُّلات عميقة في حياة الأمم. فهل سيرى أهلُ هذه البلاد إصلاحًا حقيقيّاً في بنيان الدولة يَفْتح الطريقَ أمام المستقبل؟

الرقّة

١ ـ ٢ ـ انظر مقالة الطيب تيزيني في العدد السابق من الآداب، ص ٦٩.